

دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي

- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط والبويرة -

The role of corporate governance principles in improving the financial performance A field -study of a sample of economic institutions in the province of Laghouat and Bouira-

¹ أحمد يوسف السعيد ، ² مراد مسعود سعداوي ، ³ نجلاء عبد المنعمAhmed youcef essaidi¹, Saadaoui mourad messaoud², Nagla abd el monem³yousef.ahmed@gmail.com, ¹ جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)،saadaoui.mourad@univ-medea.dz, ² جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)،tatacaster2000@gmail.com, ³ المعهد العالي للدراسات الإسلامية (مصر)،

تاريخ النشر: 08/ 06/ 2021

تاريخ القبول: 01/ 06/ 2021

تاريخ الاستلام: 13/ 03/ 2021

ملخص: هدفت الدراسة بشكل عام إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ، وللإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات اعتمد الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) ، كما اثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن مبادئ حوكمة الشركات لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية .

كلمات مفتاحية: حوكمة شركات ، مبادئ حوكمة شركات . الأداء المالي .

تصنيف JEL : G3, N2

Abstract:

In general, the study aimed to identify the role of the application of the principles of corporate governance in improving the financial performance of institutions to achieve sustainable development, To answer the questions and test the hypotheses, the researchers adopted the descriptive analytical approach, To clarify the theoretical aspect, analyze the results of the field study and test the hypotheses using the statistical program (spss). The results of the study also demonstrated that the principles of corporate governance are of great relative importance in improving the financial performance of economic enterprises

Keywords: Principles of governance; Corporate governance; financial performance.

Jel Classification Codes: : G3, N2,

Résumé:

De manière générale, l'étude visait à identifier le rôle de l'application des principes de gouvernement d'entreprise dans l'amélioration de la performance financière des institutions pour parvenir au développement durable, Pour répondre aux questions et tester les hypothèses, les chercheurs ont adopté l'approche analytique descriptive, Pour clarifier l'aspect théorique, analyser les résultats de l'étude de terrain et tester les hypothèses à l'aide du programme statistique (spss). Les résultats de l'étude ont également démontré que les principes de gouvernement d'entreprise sont d'une grande importance relative dans l'amélioration de la performance financière des entreprises économiques.

Mots-clés: Principes de gouvernance; Gouvernance d'entreprise; performance financière.

Codes de classification de Jel: : G3, N2.

1. مقدمة:

تقوم الحوكمة على مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل على مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد.

ويمكن القول أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية يساهم بطريقة أو بأخرى في التسيير الأمثل لها، بحيث أنها تحدد الخطوط الواضحة للمسؤولية والمساءلة في المؤسسة، وبالإضافة إلى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال تحافظ على حقوق الملكية، كما أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يزيد من ثقة المستخدمين بمصادقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال سعيها إلى تحسين مستوى الإفصاح والشفافية

ونتيجة لتزايد الاهتمام بمبادئ حوكمة الشركات فقد جاءت الدراسة للكشف عن المبادئ التي يمكن تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي تتمثل في (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية) ومعرفة دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

1.1 الإشكالية الرئيسية .:

يرى معظم الباحثين أن الاهتمام بالحوكمة من طرف المؤسسة يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المسير خدمة لغايات وأهداف كل من يكون البيئة العامة والمحيط بالمؤسسة، حيث أن هذه البيئة تكون مستقرة ومزدهرة إذا استطاعت المؤسسة أن تطبق مبادئ حوكمة الشركات التي تقوم على الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع الحقوق والواجبات:

هل تساهم مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ،) في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

وتتفرع هذه الإشكالية بدورها إلى عدة أسئلة فرعية :

ما أثر مبدأ دور أصحاب المصالح على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

ما أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

ما أثر مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

2.2 الفرضيات :

وعلى ضوء التساؤلات السابقة يمكننا أن نطرح الفرضيات التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدأ أصحاب المصالح على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية .

3.1 أهداف الدراسة : في إطار الإشكالية المطروحة نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها، أهدافها والمبادئ التي تركز عليها.

- معرفة العلاقة التي تربط مبادئ حوكمة الشركات بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .
- معرفة مبادئ حوكمة الشركات التي يمكن تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

4.1 المنهج المتبع : تستدعي طبيعة الدراسة أن يكون المنهج المستخدم وصفيًا في الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي الإحصائي من خلال الاستعانة بالإستبانة لعينة من الأفراد واستخدام البرنامج الإحصائي (spss) في تحليل النتائج.

5.1 تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول : التأسيس المعرفي لمتغيرات الدراسة

المحور الثاني : الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات .

2. التأسيس المعرفي لمتغيرات الدراسة

1.2 حوكمة الشركات:

1.1.2 تعريف حوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات متفق عليه من قبل كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين، وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

و يعد صدور تقرير لجنة كادبوري الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالمفهوم الحديث للحوكمة، حيث عرفت حوكمة الشركات في جملة بسيطة ومحكمة لاقت صيتا وشهرة عالميتين: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تراقب الشركات و تدار". (Committee، 1992)

أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فعرفت بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها. (OECD، 2000)

في حين يرى البعض أنها "مجموعة من الآليات والإجراءات و القوانين و النظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة. (الخطيب، ماي 2009 ، صفحة 03)

وتعرف كذلك بأنها: "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة داخليا أو خارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل". (مطر، آ، 2003، صفحة 12)

2.1.2 أهمية حوكمة الشركات:

تتلخص أهميه الحوكمة المؤسسية في العناصر التالية: (الرسول كارم، 2015، صفحة 51)

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات و عدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق درجة عالية من النزاهة، الحيادية، الإستقامة و الإستقلالية لكافة العاملين في الشركة من مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين إلى غاية أدنى مستوى للعاملين فيها.
- تحقيق أكبر قدر من الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية.

-تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمدقي الحسابات و التأكد من كونهم على درجة عالية من الإستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

-تعظيم القيمة السوقية للسهم من خلال تدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال.

3.1.2 مبادئ حوكمة الشركات:

من أجل ترسيخ قواعد الحوكمة وضعت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية المبادئ التالية: (جعدي،، 2013، صفحة 4)
* ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات: ينص هذا المبدأ على توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات، من أجل رفع مستوى الشفافية و أن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

* حقوق المساهمين: يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت و المشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج و إصدار أسهم جديدة.

* المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، من بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم .

* دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

* الإفصاح و الشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، من بينها الوضعية المالية و الأداء و الملكية و أسلوب ممارسة السلطة.

* مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة لإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، و أن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة و المساهمين. (صالح، 2016، صفحة 677)

2.2 الأداء المالي :

1.2.2 تعريف بالأداء المالي : يمثل الأداء المالي في المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (أحمد، 2018، صفحة 519)

والأداء المالي هو أيضا مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل طويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة. (أحمد، 2018، صفحة 519)

2.2.2 أهمية الأداء المالي : (الخطيب م.، 2010، صفحة 4)

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم المصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين .

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية :

- تقييم ربحية شركة .

- تقييم سيولة شركة .
- تقييم تطور نشاط شركة .
- تقييم مديونية الشركة .
- تقييم تطور توزيعات الشركة .

3.2 مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي:

توصلت دراسة (Coleman & Biekpe, 2006) أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يكون له تأثير إيجابي على أداء الشركات من حيث معدل العائد على الأصول ROA ومؤشر Tobin's Q .

من المؤكد أن كل الشركات والمؤسسات تسعى دائما إلى تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، وقد جاءت الحوكمة كي تحقق الإصلاح المالي والإداري في الشركات سعيا منها نحو تعزيز التنمية المستدامة، وقد أشارت العديد من الدراسات أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة له تأثير إيجابي على الأداء المالي في الشركات ، ولا زالت الدراسات جارية والنتائج متباينة، فقد قام (Christensen et al) (2010) بمسح ضم عينة مكونة من جميع الشركات المدرجة في بورصة استراليا وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي كما قام (Stanwick and Stanwick) (2012) بمسح ضم 25 شركة وأظهرت النتائج أن مبادئ الحوكمة قد ساهمت في تعزيز وتحسين الأداء المالي. (أسعد، 2015، صفحة 31)

ويرى الباحث (Shuli;2001) أن الإفصاح والشفافية من أهم الركائز التي تقوم عليها الحوكمة ، ولها دور فعال في إحكام الرقابة على إدارة المؤسسات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أدائها وتنافسيتها وممارستها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية .

3. الدراسات السابقة :

1.3 دراسة علاء مساعد يوسف عمر ، الجيلي محمد الحسن بابكر (2019)، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي بالمصاريف السودانية ، دراسة ميدانية ، هو عبارة عن مقال علمي منشور ، مجلة المصرية للعلوم التطبيقية .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي بالمصاريف السودانية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وصممت إستمارة إستبيان ووزعت على عينة الدراسة وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات ومناقشة النتائج. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معيار السلوك الاخلاقي الجيد يؤدي إلى رفع روح إنتماء الموظفين للمصرف وتعزيز العلاقة ، كما أن الرقابة تساهم في التأكد من إتباع اللوائح والقوانين والإجراءات داخل المصرف مما ينعكس إيجاباً على تحسين الأداء المالي في المصرف، وأظهرت الدراسة أن الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية في المصارف لها دور في تحسين الأداء المالي.

2.3 دراسة نبيل قبلي ، (2017) دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ، دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة شلف

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة نشاط هذا النوع من الشركات القائم على إدارة المخاطر وما يمكن أن تواجهه من صعوبات مالية ، كما تطرق الباحث إلى القانون رقم 04-06 الصادر في 20 مارس 2006 المعدل والمتمم لأمر 07-95 الصادر في 25 جانفي كمنطلق لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في قطاع التأمين وتفعيل الأداء المالي ، أما الجانب التطبيقي استخدام الباحث استبانة موجهة لكبار موظفي الإدارة العليا لثلاث أهم شركات التأمين في الجزائر ، حيث استعمال الباحث ثلاثة مبادئ فقط كمتغيرات مستقلة وهي مجلس الإدارة ، الإفصاح الشفافية ، المساءلة ، والمتغير التابع تفعيل الأداء المالي بحيث توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة ، كما توصلت الدراسة إلى غياب عنصر مهم من عناصر مبادئ حوكمة الشركات وهو عنصر الإفصاح والشفافية في شركات التأمين الجزائرية .

3.3 دراسة عيسى عبد عيسى ، (2009) إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية في ليبيا ، دراسة ميدانية - تحليلية - مقالة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية .

هدف من خلالها الباحث أي توضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات في قطاع الأعمال كما أشار إلى أهمية تطبيق هذه المبادئ في البيئة الليبية لتحسين الأداء الإداري والمالي وإلى مدى ملائمة البيئة الاقتصادية الليبية لتطبيق مفهوم الحوكمة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن البيئة التنظيمية والتشريعية الليبية غير ملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة وفق ما تنص عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

من خلال الاطلاع على هذه الدراسات نجد أنها ركزت على بعض مبادئ حوكمة الشركات وليس كلها ، كما أنها سعت إلى معرفة دور تلك المبادئ في تحسين الأداء المالي ، وإن أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات أنها اقتصرنا على المبادئ التي يمكن تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، كما أننا قمنا بتصميم نموذج إحصائي لمعرفة دور مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ،) في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

4. الإطار الميداني للدراسة :

1.4 مجتمع وعينة الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة موجهة للموظفين الإداريين والمحاسبين و المسؤولين لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط والبويرة ، حيث تم توزيع 50 استبانة على مختلف أفراد العينة. وتم استرجاع 35 استبانة التي تشكل ما نسبته 70% والتي تعتبر نسبة مقبولة إحصائيا في العلوم الاجتماعية.

شملت الدراسة الميدانية 03 مؤسسات اقتصادية بولاية الأغواط والبويرة

الجدول رقم (01) : مجتمع الدراسة

المؤسسة	الاستمارات الموزعة
مؤسسة سوناطراك قسم الإنتاج حاسي رمل (الأغواط)	20
مؤسسة سونلغاز الأغواط	10
مؤسسة نفطال وحدة غاز البترول (البويرة)	20
المجموع	50

2.4 أدوات الدراسة :

تم تصميم الاستبانة بالاستناد إلى دراسات سابقة، كما تم عرضها على مجموعة من المختصين الأكاديميين من أجل التحكيم، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيعه على عينة الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى محورين بالإضافة إلى البيانات الشخصية للمستجوبين، حيث احتوى المحور الثاني على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية، أما المحور الثالث فاحتوى على أسئلة متعلقة بالأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهذا بالاستعانة ببرنامج الحزمة التطبيقية الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss نسخة 25 ، كما تم استخدام مختلف الأدوات الإحصائية الملائمة (التحليل الوصفي، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، معاملات الثبات ألفا كرو نباخ، تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، تحليل الانحدار الخطي البسيط ، واختبار test-t).

3.4 طريقة القياس استخدام أسلوب النمذجة:

- تقدير النموذج :

لتوضيح دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية سيتم تقدير واختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$y = f(x_i) = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \varepsilon_i$$

Y = القيمة التقديرية للأداء المالي

X = مبادئ حوكمة الشركات

β_0 = مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في حالة التطبيق الخاطئ لمبادئ حوكمة الشركات .

X_1 : مبدأ أصحاب المصالح :

X_2 : مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ؛

X_3 : مبدأ الإفصاح والشفافية ؛

B_1 : الميل الحدي لمبدأ أصحاب المصالح ، والذي يعني أنه كلما تم تطبيق مبدأ أصحاب المصالح في المؤسسة الاقتصادية

تغير مستوى الأداء المالي بقيمة B_1 .

B_2 : الميل الحدي لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، والذي يعني أنه كلما تم تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في

المؤسسة الاقتصادية تغير مستوى الأداء المالي بقيمة B_2 .

B_3 : الميل الحدي لمبدأ الإفصاح والشفافية ، والذي يعني كلما تم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة

الإقتصادية كلما تغير مستوى الأداء المالي بقيمة B_3 .

ε_i : الخطأ المعياري.

5. تحليل النتائج:

1.5 نتائج التحليل الوصفي :

1.1.5 الخصائص السيكمترية : (الثبات) :

للتأكد من صدق الاستبيان تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ، حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبيان 96.1 %، مما يؤكد على ثبات أداة القياس حيث كلما أقترب من الواحد وكان مرتفعاً، فإن هذا يعتبر مؤشراً جيداً على ثبات الاستبيان وبالتالي صلاحيته وملائمة الأداة لأغراض الدراسة، والجدول رقم 01 يبين اختبار الثبات للمتغيرات.

جدول رقم (02) اختبار الثبات للمتغيرات

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات α كرونباخ
تطبيق مبدأ أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية	03	0.953
تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية	04	0.852
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية	04	0.903
الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	05	0.930
معامل الثبات الإجمالي	16	0.961

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة تراوحت ما بين 0.852 و 0.903، بينما بلغ معامل الاستبانة ككل 0.961 وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول 60%، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، فقد أكد (Malhotra 2010) أن شرط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرو نباخ أكبر أو يساوي 0.60.

2.1.5 تحليل الخصائص الوصفية لأفراد عينة الدراسة :

تم توزيع الاستبانة على عينة من الموظفين الإداريين لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط والبويرة وقد كان توزيعهم كما يوضحه الجدول رقم 2.

الجدول رقم (03) : المتغيرات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة
المؤهل العلمي	لليسانس	22	62.9%
	ماستر	11	31.4%
	أخرى	2	5.7%
الوظيفة	مدير عام	3	8.57%
	موظف إداري	18	51.42%
	رئيس مصلحة	5	14.28%
	محاسب	9	25.73%
	عضو مجلس الإدارة	0	0%
	مساهم في شركة	0	0%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	28.57%
	بين 5 و 10 سنوات	20	57.14%
	أكبر من 10 سنوات	5	14.29%

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة من حملة شهادة الليسانس وكانت نسبتهم 62.9% ثم تليها شهادة الماستر وكانت نسبتهم 31.7%، ثم تليها شهادات أخرى من تقني سامي وتقني وكانت نسبتهم 5.7%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا يعكس مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالمؤهل العلمي للموظف.

كما نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة موظفين حيث بلغت نسبتهم 51.4% وهي نسبة جيدة للدراسة تليها فئة رؤساء الأقسام والمحاسبين حيث بلغت نسبتهم 40.01% وهذا ما يخدم هدف الدراسة، وكما أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثانية من 5 إلى 10 سنوات بنسبة تقدر بـ 57.14% أي أن أفراد العينة يمتلكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم وبالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية على أسئلة الاستبانة.

2.5 تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

1.2.5 تحليل الارتباط :

الغرض من هذا التحليل هو معرفة نوع العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة حيث سيتم الاستعانة بمصفوفة الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها.

جدول رقم (04) مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة

		x1	x2	x3
x1	معامل الارتباط بيرسون	1	0.440	0.595
مبدأ أصحاب المصالح	مستوى الدلالة		0,004	0,000

	العينة	35	35	35
x2 مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	معامل الارتباط بيرسون	0.440	1	0.440
	مستوى الدلالة	0,004		0,004
	العينة	35	35	35
x3 مبدأ الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط بيرسون	0.595	0.440	1
	مستوى الدلالة	0,000	0,004	
	العينة	35	35	35

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة فيما بينها وهذا يعني عدم وجود علاقة متداخلة بين متغيرات مما يدل على ان المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير مشترك على المتغير التابع .
2.2.5 الانحدار الخطي المتعدد :

بعد معرفة عدم وجود علاقة خطية متداخلة، بقي لنا معرفة أثر تلك المتغيرات على الأداء المالي ، وسوف نعتمد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي سيوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
جدول رقم (05) الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

نموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R2	خطأ قياسي في التقدير
1	0,957	0,916	0,908	0,19357

أ. المتغيرات المستقلة x1, x2, x3 ، ب ، المتغير التابع y

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية)، والمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي (0.957) (R=)، وهذا يعني أنه كلما تم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية)، في المؤسسات الاقتصادية ، كلما زاد مستوى الأداء المالي ، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (0.916) (R2=) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 91.6% من تباين المتغير التابع، وتدل قيمة R2 على فعالية النموذج المقترح بحيث أن المتغيرات المستقلة تؤثر على الأداء المالي بنسبة 91.6% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 8.4% تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

جدول رقم (06) اختبار التباين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	المربعات الوسطى	فيشر	مستوى الدلالة
1	تراجع	12,662	3	4,221	112,645
	المتبقي	1,162	31	0,037	
	المجموع	13,824	34		

أ: المتغير التابع : y.
ب: المتغيرات المستقلة، X1, X2, X3.,

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن قيمة فيشر المحسوبة (112,645) وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية (2.91) عند درجة حرية 31 وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا. كما بلغت قيمة (Sig=0.000) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جدا وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (07) اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي

النموذج	معاملات		معاملات قياسية	t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Bêta		
1	المتغيرات المستقلة	-0,716	0,291		0,020
	X1، مبدا أصحاب المصالح	0,409	0,098	0,278	4,167
	X2، مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة	0,380	0,104	0,219	3,654
	X3، مبدا الإفصاح والشفافية	0,458	0,048	0,636	9,514
أ. المتغير التابع: y					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25

توضح بيانات الجدول رقم (06) أن المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية (مبدا أصحاب المصالح ، مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدا الإفصاح والشفافية) وبالتالي يمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في الشكل التالي:

$$Y = -0.716 + 0.409X_1 + 0.380X_2 + 0.458X_3$$

3.5 اختبار الفرضيات :

من أجل اختبار فرضيات هذا البحث تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجداول الموالية
- اختبار الفرضية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدا أصحاب المصالح على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم (08) الارتباط بين مبدا أصحاب المصالح و الأداء المالي

نموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R2	خطأ قياسي في التقدير
1	0,753	0,567	0,553	0,42601
أ. المتغير المستقل x1 ، ب ، المتغير التابع y				

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (مبدا أصحاب المصالح) والمتغير التابع (الأداء المالي) حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي $R=0.753$ ، ونستنتج من ذلك أنه كلما تم تطبيق مبدا أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية كلما زاد مستوى الأداء المالي .

جدول رقم (09) اختبار تباين مبدا أصحاب المصالح والأداء المالي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	المربعات الوسطى	فيشر	مستوى الدلالة
1	تراجع	7,833	1	7,833	43,140
	المتبقي	5,991	33	0,182	
	المجموع	13,824	34		
أ. المتغير التابع: y					
ب. المتغير المستقل، x1					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.567$ وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 56.7% من تباين المتغير التابع، وتدل قيمة R^2 على فعالية مقبولة للنموذج المقترح، بحيث أن مبداء أصحاب المصالح يؤثر على الأداء المالي بنسبة 56.7%، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 43.3% تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن قيمة فيشر المحسوبة (43.140)، وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية (4.15) عند درجة حرية 33، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائياً. كما بلغت قيمة (Sig=0.000) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جداً وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (10) اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر مبداء أصحاب المصالح على الأداء المالي

النموذج	معاملات		معاملات قياسية	t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Bêta		
المتغير المستقل	-0.273	0,437		0,624	0,537
X1	1,105	0,168	0,753	6,568	0,000

أ. المتغير التابع: y

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن قيمة t المحسوبة بلغت (6.568)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) عند درجة الحرية 33 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبداء أصحاب المصالح على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط (β) (1.105) وقيمة معامل الانحدار (a) (-0.273)، وبما أن قيمة معامل الانحدار سالب هذا يعني أن تطبيق مبداء أصحاب بقيمة وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة المتغير التابع (الأداء المالي) بقيمة (0.832) وحدة. ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط في الشكل التالي: $y = -0.273 + 1.105 X_1$

اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبداء مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم (11) الارتباط مبداء مسؤوليات مجلس الإدارة والأداء المالي

نموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R2	خطأ قياسي في التقدير
1	0,621	0,385	0,366	0,50752

أ. المتغير المستقل، x2

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) وجود علاقة مقبولة بين المتغير المستقل (مبداء مسؤوليات مجلس الإدارة) والمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي $R=0.621$ ، ونستنتج من هذه النتيجة أنه كلما كان مبداء مسؤوليات مجلس الإدارة موجود في المؤسسات الاقتصادية كلما زاد مستوى الأداء المالي.

جدول رقم (12) اختبار تباين مبداء مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	المربعات الوسطى	فيشر	مستوى الدلالة
1	5,324	1	5,324	20,669	0,000
المتبقي	8,500	33	0,258		
المجموع	13,824	34			

أ. المتغير التابع: y

ب. المتغير المستقل, x2

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0.385$) وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 38.5 % من تباين المتغير التابع، وتدل قيمة R^2 على فعالية ضعيفة للنموذج المقترح، بحيث أن مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الأداء المالي بنسبة 38.5% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 61.5% تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (11)، أن قيمة فيشر المحسوبة (20.669) وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية (4.15) عند درجة حرية 33 وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا. كما بلغت قيمة ($Sig=0.000$) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جدا و أن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (13) اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر مبدا مسؤوليات مجلس الادارة على الأداء المالي

النموذج	مستوى الدلالة	t	معاملات قياسية		معاملات	
			Bêta	الانحراف المعياري	B	
1	0,414	-0,827		0,695	-0.575	المتغير المستقل
	0,000	4,546	0,621	0,237	1,079	X2

أ. المتغير التابع

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة t المحسوبة بلغت (4.546)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) عند درجة الحرية 33 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة وهي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط (β) (1.079) وقيمة معامل الانحدار (a) (-0.575)، وبما أن قيمة معامل الانحدار سالبة هذا يعني تطبيق مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة بقيمة وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة المتغير التابع (الأداء المالي) بقيمة (0.504) وحدة، ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط في الشكل التالي:

$$y = -0.575 + 1.079 X_2$$

اختبار الفرضية الثالثة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدا الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية .

جدول رقم (14) الارتباط بين الإفصاح والشفافية و الأداء المالي

خطأ قياسي في التقدير	معامل التحديد المعدل R2	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	نموذج
0,28531	0,800	0,806	0,898	1

أ. المتغير المستقل, x3

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (مبدا الافصاح والشفافية) والمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون الخطي $R=0.898$ ، ونستنتج من هذه النتيجة أنه كلما كان الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية كلما زاد مستوى الأداء المالي .

جدول رقم (15) اختبار تباين مبدا الإفصاح والشفافية والأداء المالي

مستوى الدلالة	فيشر	المربعات الوسطى	درجة الحرية	مجموع المربعات	النموذج
0,000	136,822	11,138	1	11,138	تراجع
		0,081	33	2,686	المتبقي
			34	13,824	المجموع
أ. المتغير التابع: y					
ب. المتغير المستقل, x3					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0.806$) وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 80.6 % من تباين المتغير التابع، وتدل قيمة R^2 على فعالية قوية للنموذج المقترح، بحيث أن مبدا الإفصاح والشفافية تؤثر على الأداء المالي بنسبة 80.6% وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة 19.4% تؤثر على الأداء المالي، كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (14)، أن قيمة فيشر المحسوبة (136.822) وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية (4.15) عند درجة حرية 33 وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائياً. كما بلغت قيمة (Sig=0.000) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جداً وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (16) اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر مبدا الإفصاح والشفافية وعلى الأداء المالي

النموذج	معاملات		معاملات قياسية	t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Bêta		
المتغير المستقل	0.973	0,144		6,753	0,000
X3	0,646	0,055	0,898	11,697	0,000
أ. المتغير التابع: y					

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن قيمة t المحسوبة بلغت (11.697)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.03) عند درجة الحرية 33 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مبدا الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط (β) (0.646) وقيمة معامل الانحدار (a) (0.973)، وبما أن قيمة معامل الانحدار موجبة هذا يعني أن زيادة الإفصاح والشفافية بقيمة وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة المتغير التابع (الأداء المالي) بقيمة (0.646) وحدة، ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط في الشكل التالي:

$$y = 0.973 + 0.646 X_3$$

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول موضوع: دور مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ أصحاب المصالح، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية)، في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ومعالجة إشكالية البحث التي تدور حول مبادئ حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناء عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

1.5 النتائج:

➤ تعد مبادئ الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي؛

- تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بواسطة مبادئ حوكمة الشركات يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .
- في البيئة الجزائرية يمكن تطبيق ثلاثة مبادئ فقط وهي (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ،)
- تطبيق مبدأ أصحاب المصالح له تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية على الأداء المالي
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية على الأداء المالي .
- اتفاق أفراد العينة أن مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ أصحاب المصالح ، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ،) لها دور كبير في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

2.5 الاقتراحات :

1. ضرورة العمل على المزيد من الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجهات الحكومية على مبادئ الحوكمة لما لهما من أهمية في تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
2. على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمل على زيادة التثقيف والوعي لدى الموظفين بالأمور المتعلقة بالحوكمة ومبادئها ؛
3. أصبح من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من فساد مالي أثر بشكل واضح على الأداء المالي لكثير من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
4. يجب على المؤسسات الاقتصادية تعزيز الشفافية والافصاح من خلال القيام بنشر المعلومات بشكل كافي وصرح .

6. قائمة المراجع:

- Committee, C. (1992). *Report of the committee on: The financial aspects of corporate governance*, Professional Publishing Ltd. London, United Kingdom.
- OECD. (2000). *Organization for Economic ;Co-operation and development, OECD Principles of Corporate Governance* . OECD Publications Service.
- رأفت حسين مطر، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2003.
- كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء الشركات الممولة للمشروعات الصغيرة - دراسة تطبيقية-، القاهرة، مصر ، نشر مشترك بين الدار الجزائرية للنشر والتوزيع والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2015.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الاردن ، دار حامد ، 2010.
- محمد العماد سعد أسعد ، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصّل عنها على الأداء المالي ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2015 .
- خليلي أحمد ، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، المجلد 02 / العدد 02 ، 2018.
- عطية العربي، محمد الخطيب نمر، شريفة جعدي، الحوكمة في المؤسسات المصرفية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، 2013، جامعة ورقلة، الجزائر.
- بهاء الدين سمير علام ، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية ، مركز المديرين المصريين ، وزارة الاستثمار ، 2009
- علاء مساعد يوسف عمر ، الجيلي محمد الحسن بابكر ، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي بالمصاريف السودانية ، دراسة ميدانية ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، المجلد 11 ، العدد 34 ، 2019

- دراسة نبيل قبلي ، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ، دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، الجزائر ، 2017 .
- عيسى عبد عيسى ، إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية في ليبيا ، دراسة ميدانية - تحليلية - ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 25 ، العدد 2 ، 2009 .
- فروم ، محمد الصالح ، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية) ، المجلة الأردنية في إدارة أعمال ، المجلد 12 ، العدد 03 ، الأردن ، 2016

7. ملاحق: (مخرجات برنامج SPSS25)

1.7 تحليل الانحدار الخطي المتعدد :

معامل الارتباط				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,957 ^a	,916	,908	,19357

a. Prédictors : (Constante), x3, x2, x1

التباين ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12,662	3	4,221	112,645	,000 ^b
	de Student	1,162	31	,037		
	Total	13,824	34			

a. Variable dépendante : y

b. Prédictors : (Constante), x3, x2, x1

معاملات ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	-,716	,291		,020
	x1	,409	,098	,278	,000
	x2	,380	,104	,219	,001
	x3	,458	,048	,636	,000

a. Variable dépendante : y

2.7 مصفوفة الارتباط :

مصفوفة الارتباط				
		x1	x2	x3
x1	Corrélation de Pearson	1	,440**	,595**
	Sig. (bilatérale)		,004	,000
	N	35	35	35
x2	Corrélation de Pearson	,440**	1	,440**
	Sig. (bilatérale)	,004		,004
	N	35	35	35
x3	Corrélation de Pearson	,595**	,440**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,004	
	N	35	35	35

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3.7 الانحدار الخطي البسيط:

معامل الارتباط ومعامل التحديد				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,753 ^a	,567	,553	,42610

a. Prédictors : (Constante), x1

التباين ^a	
----------------------	--

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,833	1	7,833	43,140	,000 ^b
	de Student	5,991	33	,182		
	Total	13,824	34			
a. Variable dépendante : y						
b. Prédictors : (Constante), x1						

معاملات ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	-,273	,437		,537
	x1	1,105	,168	,753	,000
a. Variable dépendante : y					

معامل الارتباط ومعامل التحديد					Erreur standard de l'estimation
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté		
1	,621 ^a	,385	,366		,50752
a. Prédictors : (Constante), x2					

التباين ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,324	1	5,324	20,669	,000 ^b
	de Student	8,500	33	,258		
	Total	13,824	34			
a. Variable dépendante : y						
b. Prédictors : (Constante), x2						

معاملات ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	-,575	,695		,414
	x2	1,079	,237	,621	,000
a. Variable dépendante : y					

معامل الارتباط ومعامل التحديد					Erreur standard de l'estimation
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté		
1	,898 ^a	,806	,800		,28531
a. Prédictors : (Constante), x3					

التباين ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	11,138	1	11,138	136,822	,000 ^b
	de Student	2,686	33	,081		
	Total	13,824	34			
a. Variable dépendante : y						
b. Prédictors : (Constante), x3						

معاملات ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	,973	,144		,000
	x3	,646	,055	,898	,000
a. Variable dépendante : y					